ISTIQLAL عربي

مجلة إلكترونية إخبارية أسبوعية

2023 فبراير 6 - فبراير 12

istiqlal عربي

www.istiqlalmedia.com
turkistantimes.com

الأويغور يساعدون جهود الإغاثة في زلزال تركيا

استجاب فريق من المتطوعين الأويغور الذين يعيشون في اسطنبول للكارثة.

أرسلان تاش، إذاعة آسيا الحرة

2023.02.08

بعد زلزال ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا يوم الاثنين، مما أسفر عن مقتل أكثر من 7000 شخص، استجابت مجموعة من المتطوعين الأويغور في اسطنبول بسرعة، وقيادة 24 ساعة للمساعدة في جهود الإغاثة.

كان الهدف الرئيسي للفريق المكون من 30 عضوًا هو مساعدة الأويغور الذين يعيشون في تركيا المتضررة من الكارثة. استقر العديد من الأويغور الذين فروا من حملة القمع التي شنتها الصين عليهم في شينجيانغ – والتي يفضل الأويغور تسميتها تركستان الشرقية – في تركيا، حيث تجعل أوجه التشابه اللغوي والثقافي والديني عملية الانتقال أسهل. وقال هداية الله أوغوزان، رئيس اتحاد منظمات تركستان الشرقية في اسطنبول، إن الفريق أُرسل «لإظهار أن شعب تركستان الشرقية والشعب التركي معًا في السراء والضراء».

ضرب الزلزال الذي بلغت قوته 7.8 درجة مدن غازي عنتاب وعثمانية وهاتاي وكهرمان مرعش ومدينتي حلب وإدلب السوريتين حوالي الساعة 4:00 صباح يوم 6 فبراير. قال مسؤولون إن أكثر من 8000 شخص لقوا حتفهم في تركيا وحدها، وأصيب أكثر من 22000. وقال إنه تم إنقاذ حوالي 8000 شخص من المباني المنهارة، وأعلن حالة الطوارئ في عشر مدن لمدة ثلاثة أشهر. تم الإبلاغ عن ما يقرب من 3000 حالة وفاة في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة في سوريا، على الرغم من أن منظمات الإنقاذ سلطت الضوء على صعوبة تأكيد وجود جرحى هناك.

ركز فريق الإنقاذ الجهود في المنطقة المحيطة بمدينة كهرمان مرعش التركية. قال أحد أعضاء فريق الإنقاذ لإذاعة آسيا الحرة إنهم أنقذوا 11 امرأة من الأويغور و 12 طفلاً، وتم وضعهم «في نفس الشاحنة التي جاء بها [فريق الإنقاذ] وإرسالهم إلى اسطنبول»، قال مردان أويغور، أحد أعضاء فريق الإنقاذ. «الناس هنا بحاجة إلى الكثير من المساعدة. لذلك قدمنا الطعام والمياه التي أحضرناها معنا. «كان السكان المحليون سعداء حقًا لسماع أننا الأويغور أتينا لمساعدتهم.»

وقال: «انهارت معظم المباني في كهرمان مرعش». لقد فقد الكثير من الناس أماكن سكنهم. والجو بارد و الثلج يتساقط. إنهم بحاجة إلى الطعام والشراب والبطانيات والخيام «. دعت مؤسسة المؤتمر العالمي للأويغور ومقرها اسطنبول الأويغور في تركيا للتبرع بالدم للمساعدة في جهود الإغاثة، حيث تبرع رئيس المؤسسة عبد الرشيد عبد الحميد بدمه في مركز الهلال الأحمر للدم لتشجيع الأويغور الآخرين. ترجمه عالم سيتوف لإذاعة آسيا الحرة الأويغور. حرره نوار نعمة ومالكولم فوستر.

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

عائلتي ضحية الإبادة الجماعية منذ 7 سنوات

ديلي إكسيلسيور/ 2023/01/31

يقع مسقط رأس عبد الرحمن في قرية يني أوستنغ، بلدة باشتوغمن ، مدينة آقسو في تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ»، وقد تم تداول القصة المأساوية لعائلته في وسائل الإعلام الدولية قبل عام وجذبت اهتمامًا كبيرًا.

قال عبد الرحمن: إن زوجته فريدة ياسين، وابنته طيبة البالغة من العمر 6 سنوات، وعبد العزيز سنتان، وابنته الرضيعة نادرة، سافروا من تركيا إلى آقسو في أغسطس / آب 2016. منذ ذلك الحين، انقطع اتصال عبد الرحمن بأطفاله. بعد ذلك بعامين، في نوفمبر 2017، علم عبد الرحمن أن زوجته حُكم عليها بالسجن 10 سنوات. كما سمع أن والديه وإخوته في مسقط رأسه نُقلوا أيضًا إلى معسكرات الاعتقال النازية في عام 2017. والأمر الأكثر مأساوية هو أنه عانى كثيرًا لأنه لا يعرف إلى أين أُخذ أطفاله الصغار وماذا يفعلون وما مصيرهم؟!.

بداية عام 2019، شاهد عبد الرحمن مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي الصينية يسمى « داويون « (النسخة الصينية ل تيك توك) حيث يتم غسل دماغ أطفال الأويغور باللغة الصينية. في هذا الفيديو، تعرف على ابنه عبد العزيز المفقود منذ أكثر من عامين. في ذلك الوقت، كان ابنه قد بلغ من العمر 4 سنوات. ويظهر في مقطع الفيديو الذي تبلغ مدته 15 ثانية عبد العزيز نجل عبد الرحمن وهو يجيب على أسئلة مدرس صيني باللغة الصينية. عبد الرحمن، الذي تفطر قلبه عندما رأى طفله، أجرى مقابلة مع محطتنا الإذاعية وأخبر العالم عن مأساة عائلته الحزينة، كما أدلى بشهادته في وسائل الإعلام.

في 31 يناير من العام الجاري، صرح عبد الرحمن على صفحته على فيسبوك، بأن والديه و4 من إخوته قد حكم عليهم بالسجن لمدة 15عامًا.

في هذا الصدد، قمنا في الأول من فبراير بزيارة عبد الرحمن توختي للمرة الثانية. قال عبد الرحمن، الذي لجأ مؤخرًا إلى فرنسا قادما من تركيا، إنه انقطع عن عائلته في آقسو لمدة 7 سنوات،

وأن والديه وإخوته قد حكم عليهم بالسجن لـ 15 عامًا، وتم تدمير عائلته بأكملها.

وبحسب معلومات عبد الرحمن عبر «دويين» الصينية (تيك توك) ، فإن والده أحمد توختي يبلغ من العمر 69 عامًا، ووالدته آينور خان قاسم 59 عامًا. كلاهما حكم عليهما بالسجن لمدة 15 عاما.

عبد الرحمن هو في منتصف خمسة أشقاء في الأسرة، شقيقه الأكبر أحمد جان يبلغ من العمر 38 عامًا، وشقيقه الأصغر محمد جان يبلغ من العمر 36 عامًا، وشقيقته آيغول تبلغ من العمر 30 عامًا، وشقيقته الصغرى آرزوغول تبلغ من العمر 27 عامًا. جميعهم حكم عليهم بالسجن لمدد 15–20 عامًا. قال عبد الرحمن إن اعتقالهم والحكم عليهم بأحكام مشددة ربما كان السبب وراء ذلك هو قدومهم إلى تركيا لزيارته من قبل. على الرغم من علمه أن جميع أفراد أسرته قد حكم عليهم بالسجن، إلا أنه لا يعرف متى تمت محاكمتهم أو أين يقضون عقوبتهم.

لا زالت جهود محطتنا الإذاعية مستمرة لتقصي الحقائق وفهم تفاصيل هذه المعلومات التي قدمها عبد الرحمن.

مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة

الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

حرب الصين الجديدة ضد الأويغور.. الواقع والتدابير (1)

بدأت ظهور أولى دلائل المذبحة التي ترتكبها الصين في وطن الأويغور (تركستان الشرقية) للعالم الخارجي في عام 2017. وبعد أقل من عام، تم سجن الآلاف من الأويغور في معسكرات تسمى «المراكز التعليمية»، وتحولت الأرقام من الآلاف إلى الملايين فيما بعد. واتضح أنهم كانوا يعانون من سوء المعاملة، والإيذاء الجسدي والمعنوي والجنسي والإكراه على أخذ الأدوية والحقن، والحرمان من التغذية والنوم.

على الرغم من أن الحكومة الصينية ظلت تنفي وجود هذه المعسكرات لفترة طويلة، إلا أنها أخيرًا، في مواجهة جبل من الحقائق، أجبرت على التحدث عن حقيقة هذه «معسكرات» وادعت بأنها «مراكز تدريب مهني»، وأن هذه الوحدات هي في الواقع «نقاط انطلاق» للقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل. ولاحقًا، وفي مواجهة ضغوط دولية مختلفة، كان عليهم الرد على تساءلاتهم في هذا الشأن، وفي عام 2019، ادعت السلطات الصينية بأن معظم هذه المراكز أغلقت، وأُعلنت عن «تخرج» «الطلاب المتدربين». منذ ذلك الحين، كانت ردود أفعال العالم متباينة حيال ذلك، وعلى الرغم من ظهور بعض الإجراءات، فلا يوجد دليل ملموس إلى وقف المذبحة ضد الأويغور. الأستاذ بجامعة جورج واشنطن جيمس ميلوارد في المقال المنشور في مجلة « فورين أفيرز » في 23 يناير، عدد من القضايا أخذت مكانة خاصة في هذا الصدد.

يعتقد المؤلف أنه بعد أن أصبح نظام المعسكرات في منطقة الأويغور معروفًا على نطاق واسع للعالم، لم تستطع الحكومة الصينية الاستمرار في تجاهل ضغوط المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وبعض الحكومات. وبسبب ذلك، أعلن شهرت ذاكر، رئيس حكومة منطقة الأويغور المتمتعة بالحكم الذاتي في ذلك الوقت، عن «إغلاق» «المراكز التعليمية» للعالم. ولكن سرعان ما تم تحويل هذه «المراكز» سرًا إلى سجون رسمية، وتم الإعلان عن أحكام بالسجن لمدد طويلة على الأسرى، وتم إرسال مئات الآلاف من الأسرى السابقين من هذه «المراكز» إلى مصانع في منطقة الأويغور والمقاطعات الصينية تحت اسم «الإنقاذ من الفقر» بثمن بخس، وظهرت تقارير عن الاتجار بهم على أنهم «عبيد العصر الحاضر».

علم بعض الأويغور في الخارج أن أقاربهم الذين خرجوا من المعسكرات يخضعون للإقامة الجبرية. بحلول عام 2023، تشير التقديرات إلى أن عدد الأويغور الذين تم إجبارهم على العمل بهذه الطريقة سيتجاوز عدد الأويغور المسجونين في المعسكرات.

يعتقد الكاتب أن هذه المعسكرات ليست في الأساس أكثر من برنامج الاضطهاد والقمع للحرب الجديدة للحزب الشيوعي الصيني ضد الأويغور. لأن الحكومة الصينية، من خلال هذا النوع من الاضطهاد المبرمج، حظرت لغة خاصة بالأويغور، ومعتقدات دينية، وعلامات ثقافية وطنية كـ (المساجد، والمقابر، والأضرحة)؛

أنكرت كتب التاريخ المدرسية المطورة حديثًا التاريخ الطويل لثقافة الأويغور وخصائصها المميزة من الدائرة الثقافية الصينية. والأهم من ذلك، أنه منذ عام 2014، حوّلت أنظمة مكافحة الإرهاب والتطرف، الافتراضية للغاية، أنشطة الحياة الدينية والمدنية اليومية للأشخاص إلى «جريمة». وهكذا، فإن المرافق العامة التي تم بناؤها للسيطرة جعلت منطقة الأويغور (تركستان الشرقية) بأكملها تبدو وكأنها منطقة حرب. تعتبر نقاط التفتيش التابعة للشرطة والدوريات العسكرية أمرًا معتادًا في «منطقة الحرب» هذه. في وقت لاحق، أصبحت المراقبة الرقمية شائعة، وتمت مراقبة حركات الأشخاص بالكامل عن طريق الهاتف والتعرف على الوجه والمعلومات البيومترية. كل هذا أصبح المحتوى الرئيسي للحرب الجديدة التي تشنها الصين على الأويغور.

عندما يتعلق الأمر بهذا، يؤكد البروفيسور جيمس ميلوارد أن نبوءات هذه «الحرب الجديدة» نشأت بالفعل قبل ذلك بكثير: «لم تبدأ هذه الأشياء ببساطة في عام 2016 أو 2017 عندما انتقل تشين تشوانغو إلى شينجيانغ (تركستان الشرقية) بصفته سكرتيرًا للحزب. على العكس من ذلك، فقد بدأت قبل ذلك بكثير، على الأقل في عام 2009 أو 2010. ربما بدأ قبل ذلك. لأن ما حدث بعد ذلك كان نذيرًا لما سيحدث لاحقًا. على سبيل المثال، خلال تلك الفترة كانت ثقافة الأويغور ومعتقدات الأويغور الدينية مقيدة في البداية. إن تدمير كاشغر دليل على أن هذا لا ينتهي بكاشغر وحدها. جاء هدم كاشغر، التي تعتبر مركز الحضارة أو ما يسمى ببخارى الصغرى، في شكل حركة لإصلاح البناء الحضري في ذلك الوقت. لم يحدث التدمير الثقافي الأخير، مثل تدمير المقابر والمساجد إلا بعد سنوات عديدة. وكان من أوجه التشابه الوثيق مع هذه هي مساعدة العلم والتكنولوجيا الحديثين. احتل الذكاء الاصطناعي وآليات المراقبة المتمحورة حول الهاتف الخلوي مكانًا في قائمة المشتبه بهم باستخدام المعلومات البيومترية والصلات الاجتماعية للفرد. تم تعيين هؤلاء الأشخاص، الذين كانوا متصلين ببعضهم البعض عبر الكمبيوتر، ليتم إرسالهم إلى معسكرات تسمى `` مراكز التعليم ‹› في مجموعات. تظهر معظم الوثائق المتوفرة لدينا أن هذه المرافق كانت في الواقع مرافق لا يمكن تمييزها عن السجون. خلال هذه الفترة، زاد عدد مراكز جمع الأطفال «الحضانة» التي أنشأتها الحكومة مع زيادة عدد حالات الاعتقال. لأن آباء هؤلاء الأطفال كانوا مسجونين في مثل هذه المعسكرات. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل مواليد الأويغور بنسبة 90 في المائة منذ عام 2018 بسبب تدابير الحكومة الصينية لتحديد النسل.

الاهتمام غير المحفز

خلال هذه الحرب الجديدة التي شنتها الحكومة الصينية ضد الأويغور، تم استخدام وسائل جديدة للاضطهاد بشكل متواصل. من بينها الزواج القسري لفتيات الأويغور اللائي لا يتزوجن من الصينيين إلا نادرا، ووقف معدل المواليد الأويغور، بالإضافة إلى إجبار أطفال الأويغور على تعلم اللغة والثقافة الصينية من خلال إلحاقهم بمدارس داخلية، ومعاقبة أولئك الذين يحاولون التحدث بلغتهم الأم بشدة، تعتبر الطريقة الأكثر فعالية. وبالتالي، سواء في المعسكرات أو في أي مكان آخر، لم يُسمح لضحايا هذه الوسائل بالتحدث بلغتهم الخاصة. وبالتالي، فإن «المراكز التعليمية» هي في الأساس إعادة إدخال للمعسكرات العقابية في ذلك الوقت، في حين أن المدارس الداخلية من هذا النوع هي إعادة تطبيق للشكل القديم من الاضطهاد القسري لأطفال الشعوب الأصلية في المناطق التي احتلها الإمبرياليون الأوروبيون منذ قرون في القرن الحادي والعشرين. أدت هذه الإجراءات الاضطهاد التي شملت المراهقين، التي اتخذتها الحكومة الصينية في منطقة الأويغور إلى إنتاج سياسة استعمارية تتمثل في هجرة أعداد كبيرة من السكان الصينيين إلى المنطقة لخلق أدوار «أكثر فاعلية».

يعتقد البروفيسور جيمس ميلوارد أن اهتمام العالم لم يكن يركز على هذه الظواهر في السنوات القليلة الأولى حتى وصلت الحكومة الصينية إلى هذا المستوى من اضطهاد الأويغور. من جانب آخر، فإن فيروس كورونا الذي اندلع في ذلك الوقت حول العالم قلب هذه الأشياء جانبًا في منطقة الأويغور. وبالتالي، سواء كانت استضافة الصين الناجحة لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022 أو «انتخاب» شي جين بينغ رئيساً للمرة الثالثة، فقد تحول انتباه العالم إلى الأويغور في السنوات الأخيرة، لم تؤثر حتى في محادثات شي جين بينغ مع مختلف قادة العالم، بما في ذلك الرئيس الأمريكي جو بايدن.

إحدى النقاط التي أكدها الكاتب هي أن شي جين بينغ يظهر حاليًا كما لو أنه تخلى عن الهمجية في منطقة الأويغور. إلا أن التقارير الواردة من وسائل الإعلام المختلفة أظهرت أن العنف في المنطقة مستمر في شكله الأصلي. في هذه الحالة، فإن حقيقة استمرار العالم في إيلاء هذا المستوى المنخفض من «الاهتمام» لهذه القضية هي ظاهرة يجب أن تجعل الجميع يعيدون التفكير بالتأكيد.

وتعليقًا على ذلك، قال البروفيسور جيمس ميلوارد: «بالنظر إلى الأمور في الوقت الحالي، يبدو أنهم يضعون تركستان الشرقية في إطار منفصل تمامًا عن الوضع في الصين». على وجه الخصوص، جاء العمل الجبري أو نقل القوى العاملة تحت شعار `` إثراء الأويغور ‹›. لكن حجم هؤلاء زاد بشكل كبير بعد نظام المعسكر. بعبارة أخرى، عندما دعا مسؤولو الحكومة المحلية الأويغور المحليين للعمل في مصانع على بعد آلاف الكيلومترات، لم يكن لديهم الشجاعة الكافية لمقاومة هذه الدعوة. مرة أخرى، كانت عمليات نقل العمالة من المخيمات قد بدأت بالفعل بحلول هذا الوقت. تم نقل العمال النازحين بشكل أساسي إلى مصانع في 18 مدينة ومقاطعة في شرق الصين شاركت في برنامج `` مساعدة شينجيانغ الهادفة ‹›. يوضح هذا بشكل أساسي أن نظام معسكرات الاختطاف والاعتقال واسعة النطاق في تركستان

الشرقية له صلة مباشرة بمدن مثل شنجين ودونغوان وشنغهاي في شرق الصين، وتستفيد هذه المدن والمقاطعات بشكل مباشر من الأحداث في تركستان الشرقية. وبهذه الطريقة، فإن عمليات الخطف والمعسكرات وانخفاض معدلات المواليد والانفصال الأسري وهجرة اليد العاملة هي في الواقع ظواهر مترابطة.

وبالتالي، فإن المذبحة في منطقة الأويغور مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصالح الحكومة الصينية، ولكون القائد العام ومصمم هذا الحدث التاريخي في بكين، فقد بدأ العالم الغربي، بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا اتخاذ الإجراءات اللازمة التي جاءت متأخرة في هذا الصدد من خلال تنفيذ سلسلة من إجراءات الحظر ضد الحكومة الصينية.

مصدر المقال: إذاعة آسيا الحرة

الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

حرب الصين الجديدة ضد الأويغور.. الواقع والتدابير (2)

عندما أصبحت مجزرة الأويغور معروفة للعالم الخارجي، ناقش المجتمع الدولي هذه الأمور في لحظة من الارتباك. ولكن بعد أن أخذت حكومة الولايات المتحدة زمام المبادرة في تسمية هذا النوع من الأعمال الوحشية بـ «الإبادة الجماعية» في 19 يناير 2021، كانت هناك مرحلة مبكرة في الاعتراف بوجود مثل هذه الإبادة الجماعية استمرارها، وكذلك تم اتخاذ بعض الإجراءات ضدها. في المقال الذي نشره جيمس ميلوارد، الأستاذ في جامعة جورج تاون بالعاصمة الأمريكية واشنطن، في مجلة «فورين أفيرز» في 23 يناير أخذت تلك المسائل حيزا مُهمًّا.

الإجراءات التي اتُخذت بعد فوات الأوان

في عامي 2017 و 2018، عندما أصبحت مشكلة الإعتقال الجماعي والمعسكرات النازية في تركستان الشرقية معروفة للمجتمع الدولي، اعتمد رد فعل العالم على هذه المشكلة على كيفية تعامل الحكومة الأمريكية معها. لكن الولايات المتحدة – وفقًا للبروفيسور جيمس ميلوارد – لم تتفاعل بسرعة كافية مع المشكلة، على الرغم من التقارير عن الفظائع في المعسكرات من قبل المراسلين والباحثين وشهود العيان، لم يتمكن الكونجرس الأمريكي من اتخاذ أي إجراءات عملية، بما في ذلك تمرير مشروع قانون بشأن الأويغور. لم يتم ذكر قضية الأويغور في المحادثات بين الحكومة الأمريكية والصين لأن وزير الخزانة الأمريكي في ذلك الوقت، ستيفن منوتشين، كان يأمل ألا تلقي أي عوامل خارجية بظلالها على محادثاته التجارية مع الصين، في الوقت نفسه حاولت الشركات الكبرى أمثال Apple و Coca–Cola و Nike حماية مصالحها في الأسواق الصينية. كما أعربت عن معارضتها للعقوبات الاقتصادية ضد الصين.

بعد أن أصبح من الواضح جدا أن القمع السياسي في تركستان الشرقية كان يهدف إلى تدمير الأمة بأكملها متمثلة بشعب الأويغور، قررت الحكومة الأمريكية اتخاذ الإجراءات وفقًا لـ «قانون مغنتسكي العالمي». في يونيو 2020، تم تمرير «قانون سياسة حقوق الإنسان للأويغور» الذي دعا إليه السناتور الأمريكي ماركو روبيو رسميًا ووقعه الرئيس السابق دونالد ترامب ليصبح قانونًا. وبهذه الطريقة تم اتخاذ أول خطوة لمعاقبة الشركات الصينية والمسؤولين الصينيين الذين شاركوا بشكل مباشر في جريمة الإبادة الجماعية ضد شعب الأويغور.

في كانون الأول (ديسمبر) 2021، تم إقرار «قانون الأويغور لمنع العمل القسري» رسميًا بعد وقت قصير من إعلان وزير خارجية بايدن أنتوني بلينكين علانية قبوله لقرار وزير الخارجية السابق مايك بومبيو بشأن «الإبادة الجماعية للأويغور». ينص مشروع القانون على أن «أي منتج أو سلعة تم إنتاجها في تركستان الشرقية، سواء كليًا أو جزئيًا، لن يتم استيرادها إلى أسواق الولايات المتحدة ما لم يتم إثباتها على أنها غير مرتبطة بأي عمل قسري». حتى الآن، تم معاقبة ما لا يقل عن مئات الشركات والوكالات الحكومية الصينية والأشخاص الصينيين.

وهكذا اعترفت حكومة الولايات المتحدة بوجود جريمة الإبادة الجماعية ضد للأويغور، وبعد إقرار سلسلة من القوانين حولها، أعلنت بعض الدول الغربية، بما في ذلك كندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، باتخاذ إجراءات لازمة ضد المؤسسة الأمنية و بينغتوان (جيش التعمير والبناء) ووحدات أخرى في منطقة الأويغور (تركستان الشرقية)، كوسائل للاستعمار والتشريد والاستغلال، حذت بعض الدول الأوروبية مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا حذوها وأعلنت أن تصرفات الحكومة الصينية في منطقة الأويغور «إبادة جماعية». كما نشرت «اللجنة القضائية الأويغورية» و «الاتحاد البرلماني الدولي» حول الصين استنتاجات مماثلة حول المشاكل في منطقة الأويغور. يتحدث البروفيسور جيمس ميلوارد عن ذلك، ويقول:

«في ذلك الوقت، تسببت الضغوط التي واجهها الأويغور في موجة كبيرة من ردود الفعل الدولية خارج الصين. لأن الأشخاص (الأجانب) بدأوا في إدراك هذه الأشياء تمامًا منذ عام 2018. وبسبب هذا، كانت هناك دعوة لعرض هذه الأمور على الأمم المتحدة. لسوء الحظ، بحلول هذا الوقت، كانت الولايات

المتحدة قد انسحبت من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. لذلك، كانت الحكومة الأمريكية ضعيفة في إثارة قضية الأويغور داخل الأمم المتحدة. لذلك، أرسلت بعض الدول الديمقراطية رسالة مشتركة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لنقل التماس الأويغور. أصدرت الصين بسرعة بيانًا مضادًا، وحشدت المزيد من الدول. لقد برزت عدد من الدول الإسلامية لدعم الحكومة الصينية. لأن معظم هذه الدول الإسلامية دول استبدادية كانت دائما موضع انتقاد في مجال حقوق الإنسان، كونها إسلامية أو غير إسلامية، لم يحدث فرقا كبيرا في هذه القضية. ومع ذلك، لم تكن إدارة ترامب حاسمة في قضية الأويغور. أعني، أن دونالد ترامب، المعروف بكونه صارمًا مع الصين، لم يكن قاسياً مع الصين بالنظر إلى قضية الأويغور، بعد انتشار فيروس كورونا تغير الوضع تماما.

ما هي أهمية التدابير؟

يعتقد البروفيسور جيمس ميلوارد أنه ليس من السهل الحكم على تأثير العقوبات الاقتصادية المعلنة ضد الصين. نظرًا لصعوبة تطبيق القوانين ضد منتجات العمالة القسرية المستوردة من الصين، فقد تم بيع الفول السوداني والمكسرات المصنفة على أنها مغلفة بالمنطقة الأويغور على نطاق واسع في المتاجر في جميع أنحاء الولايات المتحدة. في يناير 2023، صادرت الجمارك وحماية الحدود الأمريكية سلسلة من المنتجات تسمى «شينجيانغ تشلانليري» (عناب شينجيانغ) في نيوجيرسي بعد أن كشف بعض النشطاء هذا الواقع القاسي. تم تصدير منتجات المنسوجات والملابس المصنوعة من المواد الخام القطنية من منطقة الأويغور وبيعها إلى الأسواق الأمريكية تحت ستار السلع المنتجة في بلد ثالث.

في هذا السياق، لم يعد ممكناً تقييم فعالية العقوبات الاقتصادية التي أعلنها العالم الغربي، بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن إجراءات الإغلاق الصارمة والأطول أمداً التي اتخذتها الحكومة الصينية في السنوات الثلاث الماضية، والتي يطلق عليها «القضاء على وباء الفيروس»، أي من الصعوبة بمكان التفريق من الخسائر الحالية الواقعة في الصين هل هي نتيجة العقوبات الإقتصادية أم هي من إجراءات مكافحة الوباء؟ لكن التقارير المختلفة أظهرت أن تصميم الحزب الشيوعي الصيني على تنفيذ السياسات الجائرة في منطقة الأويغور لم يتزعزع على الإطلاق، وأن الحكومة الصينية لم تتردد أبدًا في الاستمرار في تحويل منطقة الأويغور إلى نظام سجن رقمي على حساب تكاليف مالية ضخمة، وأن الأموال المخصصة لإعادة توطين المستوطنين الصينيين في المنطقة يتم إرسالها إلى المنطقة بطريقة متواصلة. يتحدث البروفيسور جيمس ميلوارد عن ذلك ويقول:

ويشار الآن إلى العقوبات الاقتصادية التي تستهدف تركستان الشرقية على أنها إجراءات معادية للصين. إنها في الواقع وجهة نظر سخيفة للغاية. لأنه أصبح من السهل جدًا على بعض الناس أن ينسبوا ما يحدث في تركستان الشرقية إلى العلاقات الأمريكية

الصينية. لذلك لا أعتقد أن هذا الرأي عادل أو صحيح. الآن سلسلة من العقوبات الاقتصادية، قانون مغنتسكي العالمي، ومشاريع القوانين التي نتحدث عنها تأتي في أيدي إدارة بايدن. يقول البعض إن عمليات الحظر والإجراءات الأخرى رمزية أكثر منها عملية. على الرغم من أن لها معنى رمزيًا، إلا أن سياسات الصين في شينجيانغ (تركستان الشرقية) تقوض سمعة الصين. في الوقت نفسه، يمهد بيدين الطريق أمام حكومته للتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة بشأن هذه القضية. ولهذا السبب، تطلق الحكومات والبرلمانات والمنظمات الآن بالإجماع على هذه الأحداث اسم «إبادة جماعية». ولهذا السبب تم تمرير مشروعي قانونين بشأن الأويغور في الجمعية الوطنية. لماذا يحدث هذا الآن؟ مرة أخرى، لماذا لم يحدث من قبل؟ في الحقيقة أن النضال مستمر. تصر الحكومة الصينية على أنها تحارب التطرف، وخاصة الإرهاب. لكن التصريحات حول هذا الإرهاب التي تتحدث عنها الصين هي نظريات قديمة استمرت لما يقرب من 20 عامًا من قبل بدء المعسكرات في عامي 2016 و2017.

ولكن بالنظر إلى الواقع الحالي، من المرجح أن تكون عواقب العقوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة الصينية أقوى مع رفع الحصار الحالي المرتبط بالوباء وبدء التجارة بين الصين والعالم في التعافي. من ناحية أخرى، يجب على الشركات الصينية أن تثبت للعالم أن السلع التي تصدرها لا علاقة لها بالعمل القسري، ومن ناحية أخرى، بدأت الآن شركات عالمية مرتبطة بمنطقة الأويغور (تركستان الشرقية) في الانسحاب من منطقة الأويغور والصين.

من ناحية أخرى، أدت «دبلوماسية المطرقة الثقيلة» التي تروج لها الصين إلى إلحاق ضرر جسيم بسمعة الصين الدولية وصورتها الدبلوماسية في السنوات القليلة الماضية، وزادت من القوى المعادية للصين. خلال هذه العملية، ردت الحكومة الصينية بوقاحة شديدة على إجراءات الحظر التي أعلنها الاتحاد الأوروبي بشأن منطقة الأويغور وأجبرت الدول الأوروبية على التحرك نحو الولايات المتحدة. شوهد تأثير مباشر آخر لهذا في علاقات الصين مع تايوان. في ديسمبر 2022، أعلنت تايوان رسميًا أن الحكومة الصينية ترتكب مجزرة في منطقة الأويغور. الاعتراف بهذا الواقع في منطقة الأويغور هو تلميح إلى أن شعار الحكومة الصينية «نظامان في دولة واحدة»، وهو أساس «توحيد» تايوان، قد تم تخفيفه. ونتيجة لذلك، أدى إحجام الحكومة الصينية عن «توحيد» تايوان من خلال القوة المسلحة، التي أصبحت الوسيلة الوحيدة، إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة. بهذا المعنى، كان لجهود شي جين بينغ لإرساء الأمن المطلق في الصين من خلال القمع في منطقة الأويغور تأثير معاكس.

سياسة القمع ضد الأويغور لم تجعل الصين آمنة بل جلبت لها مشاكل عديدة. العديد من استطلاعات الرأي الدولية، أظهرت أن المخاوف الدولية بشأن الصين تتزايد بوتيرة متصاعدة. لهذا السبب، جلبت المعسكرات العقابية دولًا مثل أستراليا وكندا واليابان في صفوف الدول المعارضة للصين. ولكن الصين دولة تعمل على أساس ديكتاتورية خاصة ولا تعمل أبدًا وفقًا لرغبات المواطنين، لذلك شي جين بينغ هو من يملك أن يتخذ قرار إيقاف الأمور في منطقة الأويغور. لأن إجراءات الإغلاق التي تهدف إلى «تقليل وباء الفيروس إلى الصفر» جلبت تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة تخلى شي جين بينغ عن هذه السياسة ليس بسبب السيطرة الكاملة على الفيروس التاجي. وقال الكاتب آخذا هذه الظروف بعين الاعتبار، «إذا استمر دول العالم في هذا النوع من العقوبة، فلن تتمكن الصين من دفع ثمن هذا القمع مع مرور الوقت. في ذلك الوقت، قد يضطر شي جين بينغ إلى إغلاق المعسكر.

مصدر المقال: إذاعة آسيا الحرة

الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد